

من وزير المالية  
إلى

N° 3699

01/11/2019

الموضوع: طلب توضيحات جبائية

المرجع: مکتوبکم الوارد بتاريخ 2 ماي 2019

لقد ذكرتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنکم تمتلكون ورشة نجارة وأنکم منضون تحت النظام التقديري منذ سنة 1989 باعتبار أنکم تمارسون نشاط شراء مواد أولية بغاية تحويلها وطلبتم بالتالي معرفة رقم المعاملات المتعلقة بنشاط النجارة الذي يخول لكم الإنتفاع بالنظام التقديري تبعا للتفتيحات المتعلقة بمراجعة النظام التقديري ومنها خاصة قانون المالية لسنة 2011.

جوابا يشرفني إعلامكم أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2011 الترفيع في الحد الأقصى لرقم المعاملات المخول للإنتفاع بالنظام التقديري من 30 ألف دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الشراء لغرض البيع وأنشطة التحويل والاستهلاك على عين المكان وإلى 50 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الخدمات. هذا وتم بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 توحيد الحد الأقصى لرقم المعاملات للإنتفاع بالنظام المذكور بـ100 ألف دينار بالنسبة إلى كل القطاعات.

مع العلم أن التشريع الجبائي الجاري به العمل يحدد مدة الإنتفاع بالنظام المذكور بـ4 سنوات ابتداء من تاريخ إيداع التصريح في الوجود. بعد انقضاء هذه المدة يتم إلحاق الخاضعين لهذا النظام بالنظام الحقيقي.

هذا، وتعتبر المؤسسات الخاضعة للنظام التقديري الناشئة قبل غرة جانفي 2016 أنها أحدثت في هذا التاريخ وتحسب مدة الـ4 سنوات في الحالة الخاصة ابتداء من نفس هذا التاريخ.

علما وأنه يمكن تجديد مدة الـ4 سنوات إذا أثبتت المعطيات المتعلقة بالنشاط التي يقدمها المطالب بالأداء في إطار تصريحه السنوي أحقيته للإنتفاع بالنظام المذكور.

ويتعلق الأمر بالمؤيدات المنصوص عليها بالفقرة V من الفصل 59 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، أي:

- مبلغ الشراءات من سلع وخدمات وغيرها من المواد الضرورية للاستغلال مثل:
  - المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنعة أو المصنعة التي تدخل في تكوين المنتج النهائي للمؤسسة،
  - مبالغ إستهلاك الماء والكهرباء والهاتف وغيرها من الخدمات الضرورية لتسيير المؤسسة،

- قيمة مخزونات السلع والمنتجات النهائية المخصصة للبيع ؛

- وسائل الاستغلال المستعملة من قبل المؤسسة: (عقارات مع مساحتها ومبلغ كرائها عند الاقتضاء والتجهيزات والآلات والمعدات وغيرها من وسائل الإنتاج مع تحديد طريقة تمويلها (تمويل ذاتي، قرض بنكي، إيجار مالي ....) ؛

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أن نشاطكم يصنف ضمن أنشطة التحويل فإن الحد الأقصى لرقم معاملاتكم الذي يخول لكم الإنتفاع بالنظام التقديري محدد بـ100 ألف دينار وذلك بالنسبة إلى المداخل المحققة ابتداء من غرة جانفي 2011.

هذا ويجدر التذكير أنه لغاية مواصلة الانتفاع بالنظام التقديري يتعين عليكم تقديم المؤيدات المذكورة أعلاه والتي تثبت أحقيتكم في النظام المذكور وذلك عند إيداعكم للتصريح السنوي بالضريبة التقديرية خلال سنة 2019.

وتقبلوا، سيدي ، فائق عبارات الاحترام.

والسلام  
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام  
للدراستات والتشريع الحسابي  
الأستاذ: سهام بوعنبري نصيب